CD/PV.1184

مؤتمر نزع السلاح

11 June 2010
Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وأربعة وثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الجمعة، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد ألكس **فان موفين**..... (بلجيكا)

(A) GE.10-61801 240511 260511

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وأربعة وثمانين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

اليوم، يشرفني ويسرني أن أرحب، باسم مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، بضيفنا الموقر سعادة السفير غريشتشنكو، وزير خارجية أوكرانيا. فحضور الوزير بيننا اليوم شاهد على الأهمية التي يوليها بلده لعمل هذا المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. سيدي الوزير لكم الكلمة.

السيد غريشتشنكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يسعدني بصفة خاصة أن أخاطبكم اليوم لأنني كرست جزءاً هاماً من حياتي المهنية لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وبذلك، فإنني لست بالوافد الجديد على جنيف. وفضلاً عن ذلك، فإنني أتشرف بتمثيل أمة اتخذت، منذ ١٦ عاماً، خطوة لم يسبق لها مثيل وتخلت طوعاً عن ترساناتها النووية التي هي ثالث أكبر ترسانة في العالم. ففي عام ١٩٩٤، لم نكن نتوقع أن المثل الذي ضربناه سيكون اليوم على هذا القدر من الأهمية.

لقد أكدت أوكرانيا باستمرار أهمية التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار. والأحداث الأخيرة مدعاة للتفاؤل بأن دولاً أخرى تشاطر هذا النهج. فمؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخراً في واشنطن، والتوقيع على معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ هي انجازات بارزة تمهد السبيل للأنشطة المقبلة.

ونحن نؤيد بالكامل هذه التطورات ونواصل إسهامنا في هذه العملية. ولقد كان آخر ما قمنا به هو التعهد بالتخلص من كل مخزون لدينا من اليورانيوم العالي التخصيب. وأعلن عن هذا القرار، رئيس أوكرانيا، فكتور يانوكوفيتش، في مؤتمر قمة الأمن النووي. ورسالتنا من وراء ذلك واضحة وضوح الشمس: أن أوكرانيا تأخذ عدم الانتشار النووي ونزع السلاح مأخذ الجد.

وتعتبر أوكرانيا أن مؤتمر نزع السلاح هو أحد أهم محافل العالم للتفاوض المتعدد الأطراف. ونعرب عن بالغ تقديرنا لأهم منجزاته في عام ٢٠٠٩ – وهو برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في النهاية بعد أكثر من عقد من الجمود. ومع ذلك، تأسف أوكرانيا لأنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلها الرؤساء والدول الأعضاء، فإن المؤتمر فشل في الشروع في تنفيذ البرنامج.

ونحن على اقتناع بأنه من المهم للغاية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لعام ٢٠١٠ بأسرع وقت ممكن. وتعتقد أوكرانيا أن تقرير المؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن عناصر جوهرية يمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق جيدة لدورة عام ٢٠١٠. وفي ضوء ذلك، تعرب أوكرانيا عن بالغ تقديرها للجهود المبذولة في إطار رئاسة جمهورية بيلاروس، وترحب بتقديم مشروع برنامج لعام ٢٠١٠، وتتطلع إلى اعتماده بيسر.

وعلى وجه العموم، فإننا ندعو جميع المشاركين في هذا المؤتمر إلى عدم ادخـــار أي جهد من أجل إنجاحه.

سيدي الرئيس، إن القضاء على الأسلحة النووية برمتها هو الضمانة الوحيدة بأنها لن تُستخدم أبداً. ومع ذلك، فإن الإعلانات وحدها لن تكفي لبلوغ هذا الهدف. فذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات العملية.

وتتمثل إحدى هذه الخطوات في وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبذلك، فإن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون بمثابة خطوة هائلة نحو نزع السلاح النـــووي في العالم. ومن شأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تُحرم الإرهـــابيين مـــن فرص الحصول على المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية.

ولذلك، فإن أوكرانيا تأسف بشدة لأن الطريق لا يزال مسدوداً أمـــام اســـتئناف أنشطة المؤتمر بشأن هذا الموضوع وتود الشروع فوراً بمفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وثمة خطوة حيوية أخرى يجب اتخاذها نحو نزع السلاح النـــووي وهـــي تحقيـــق المشاركة العالمية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمن المهم للغاية الالتزام علـــى مستوى العالم بالقواعد المنصوص عليها في هذه المعاهدة. ونأمل بشدة أن يـــؤدي الالتـــزام المتجدد للدول الرئيسية فيما يتعلق بالتصديق على هذه المعاهدة، في النهاية، إلى تمهيد السبيل لدخولها حيز التنفيذ.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري المفروض علـــى التجـــارب النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى. وإننا ندعو جميع الدول إلى التصديق علـــى معاهـــدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتثال لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة والعدول عن اتخاذ أي إجراء يخالف أهداف المعاهدة.

وأوكرانيا ترى أن من البديهي أن تمتنع الدول عن استعمال أسلحتها النووية أو تهدد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية، وعن إساءة استخدام مركزها النووي لكـــي تساعد أو تشجع أو تحرض بأي شكل من الأشكال علـــى اســـتخدام القـــوة أو التهديـــد باستخدامها في العلاقات الدولية، أو تمارس أي نوع من أنواع الضغوط على دول غير حائزة لأسلحة نووية بغية قمع حقوقها السيادية.

وثمة أداة عملية لضمان ذلك هي مواصلة تطوير وإقرار ضمانات الأمـــن الـــسلبية. ولذلك تعتقد أوكرانيا أنه ينبغي، مرة أخرى، إعادة تأكيد الـــضمانات المـــشار إليهـــا في القرار ٩٨٤(١٩٩٥) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في وثيقة ذات صلة بالموضوع تكون متعددة الأطراف وملزمة قانوناً. وقد قمنا باستمرار بترويج هذا المبدأ ولا نزال نقوم بذلك.

وهذه هي الفكرة الأساسية بالتحديد من وراء مشاركة أوكرانيا في إنشاء فريق عامل معني بوضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام عالمي لعدم الانتشار النووي. وأوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بأركانها الرئيسية المترابطة الثلاثة.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وقد تمكن المؤتمر منذ عام ٢٠٠٠ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقته الختامية التي توجز خطوات واقعية نحو إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولأول مرة، تعالج الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض أحكام الانسحاب من المعاهدة. ومن دواعي فخرنا أن الاقتراح المشترك الذي قدمته كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي استُخدم كأساس للأحكام ذات الصلة المدرجة في الوثيقة الختامية.

وتتضمن الوثيقة الختامية أيضاً أحكاماً هامة أخرى في مجال عدم الانتشار والالتزام ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية والترتيبات الدولية الفعالة الرامية إلى توفير الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبلا شك، فهذه ضمانات هامة للغاية لتعزيز هيكل الأمن في العالم.

وتؤدي أوكرانيا دوراً نشطاً في مجال الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، فإننا نتمسك بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة ونضمن الشفافية الكاملة للإجراءات التي نتخذها. وبصفة خاصة، فإننا نمتثل لمدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وفي ضوء ما تقدم أعلاه، فإن أوكرانيا ترحب بالمبادرة المشتركة بين الاتحاد الروسي والصين لتقديم مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة ضد كائنات في الفضاء الخارجي أو استخدامها. كما أننا ندعم جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحسين الأمن والشفافية في الفضاء الخارجي من خلال تنفيذ مشروع مدونة السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وتعتقد أوكرانيا أن هذه المبادرات والمبادرات البناءة الأخرى تسهم في إجراء مناقشات موضوعية بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتذكير بواقعة في تاريخ نزع السلاح. ففي عام ١٨٩٨، شرع الإمبراطور الروسي نيكولاس الثاني في عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح، وهي خطوة غير مسبوقة. وعلق وزير الشؤون العسكرية لروسيا آنذاك، الوزير كوروباتكن، على هذه المبادرة، في مذكراته قائلاً: "إن الشعوب متحمسة لكن الحكومات لا تشعر بوجود ثقة متبادلة. وحماس الشعوب سابق لأوانه ... ولذا، فإنها ستصاب بخيبة أمل ...".

وبالفعل، حقق المجتمع الدولي، منذ ذلك الحين، إنجازات كثيرة في طريقه نحو نزع السلاح العالمي. ومع ذلك، فإن المشاعر التي أعرب عنها الوزير كوروباتكن، منذ أكثر من مائة عام مضت، لا تزال قائمة.

وتأمل أوكرانيا بصدق في ألا يخيِّب هذا المؤتمر، والمؤتمرات المقبلة أيضاً، آمال شعوب بلداننا. ولتجنب ذلك، علينا أن نثبت بقوة أن الجهود التي بذلتها حكوماتنا لن تذهب أدراج الرياح، وأن الثقة متبادلة، وأن هناك إرادة سياسية لضمان نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي على حضوركم هنا اليوم للإدلاء بكلمة أمام المؤتمر، ونشعر بالامتنان لعباراتكم الرقيقة. ولكي أرافق السيد غريشتشنكو في الخروج من هذه القاعة، سأعلق الجلسة الآن لبضع لحظات.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستُؤنفت الساعة ١٠/٣٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لدي وفد النرويج على قائمة المتكلمين. أعطي الكلمة لممثلة النرويج الموقرة.

السيدة سكوربن (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، نظراً لانتهاء فترة عملي لأربع سنوات ممثلة لبلدي في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول وداعاً للعديد من الزملاء والأصدقاء الرائعين.

أما فيما يتعلق بحالة مؤتمر نزع السلاح، فهي، بالكاد، كما كانت عليه عندما التحقت بالمؤتمر في عام ٢٠٠٦. وقد شهد المؤتمر مناقشات منظمة في عام ٢٠٠٧ بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ومرة أخرى، خلص إلى أنه قد آن الأوان للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أما موضوع التحقق فهو موضوع آخر. وقد أعادت المناقشات التي أجريت منذ عهد قريب التأكيد على أن المخزونات من الأسلحة ستظل لمدة طويلة من الزمن تشكل عقبة أمام الولاية التفاوضية، وهذا لا يعني أن المناقشات المنظمة ليست بلا طائل. وأعتقد أننا لو تجنبنا تكلف المواقف وعالجنا القضايا بشكل موضوعي ومفتوح، سيمكن للمؤتمر أن يستفيد من المناقشات المنظمة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. لكن هذا النوع من الممارسة سرعان ما يصبح بديلاً للمناقشات الأكثر صعوبة اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يتمتع بمقومات البقاء. وإنني شخصياً لم أفهم مطلقاً لماذا تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الموضوع الوحيد الذي يُرى أنه مهيأ للتفاوض بشأنه.

وتولي النرويج أولوية عالية لنزع السلاح النووي الرامي إلى القضاء بصورة تامة على الأسلحة النووية وتعتبره الضمانة الوحيدة من زيادة انتشار هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل الأكثر عشوائية ومن استعمالها فعلاً.

وإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن تحتل الدوافع الإنسانية محل الصدارة في جهودنا، ونعتقد أن هناك الكثير مما يتعين علينا تعلمه من العمليات التي أفضت إلى وضع اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية.

إنني لم أكن أنوي الاستفاضة في الحديث عن المؤتمر نفسه وعن نظامه الأساسي، وطريقة تطبيق قاعدة توافق الآراء وما إلى ذلك. فلقد استمعت إلى عدة بيانات بهذا الخصوص. غير أن هناك جانباً واحداً من جوانب عمل هذه الهيئة أود أن أرجع إليه مرة أخرى، وهو الجانب المتعلق بالمجموعات الإقليمية.

إنني لا أشعر بالقلق لأن النظام الأساسي لا يتضمن إشارة إلى المجموعات الإقليمية. وإذا كان لوجود المجموعات الإقليمية أي معنى، فإنني بالتأكيد لن أشكك في دورها. لكنني أعتقد أن الحال هو خلاف ذلك. فهذه المجموعات الإقليمية وطريقة عملها إنما تضر مباشرة بجهودنا. وقد رأينا مراراً وتكراراً أن هؤلاء الذين يرغبون في تحقيق الحد الأدنى دائماً ما يتسترون خلف مجموعاتهم.

وأسوأ جانب لذلك هو أننا لا نتحدث عن المواضيع بصراحة مما يخمد مناقشات كان يمكن لها أن تدفع بنا إلى الأمام. وبذلك تزداد صعوبة التوصل إلى حلول وسط. والمجموعات الإقليمية تجعل من الأصعب للأعضاء من مختلف المجموعات إقامة روابط شخصية تكون ضرورية للتوصل إلى نتائج تتوقع سلطاتنا ومجتمعاتنا أن نتوصل إليها.

وإنني بصفتي الشخصية أشعر بالأسف لأن هناك العديد من الزملاء الممتازين في هذا المؤتمر الذين لم أتعرف عليهم إلا منذ عهد قريب – وهم زملاء ينتمون إلى مجموعات أخرى – وإنني ألقي باللوم في ذلك، جزئياً، على وجود المجموعات الإقليمية.

وأخيراً، أود أن أشيد بممثلي المنظمات غير الحكومية الذين لم يتخلوا عن موقفهم. وأتطلع إلى قراءة بيان الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في ٨ آذار/مارس المقبل، كما أثني على المتابعين لأعمال المؤتمر من شرفة هذه القاعة لما قدموه من تحليلات أعتقد أننا استفدنا منها كثيراً. وأعرف أيضاً أن الجمعية النسائية الدولية للسلم والحرية تواجه صعوبات مالية، وأود أن أناشد زملائي تقديم الدعم المالي إليها، وكذلك الدعم بجميع الطرق اللازمة لضمان تمكينها من أداء الدور الذي نحن بحاجة ماسة إليه. نحن بالفعل بحاجة إليه. فشكراً لكم.

وأتوجه بالشكر إلى جميع زملائي لتقاسم الأفكار، ولدعمكم وصداقتكم. وبالتأكيد سأفتقد هذه الهيئة. لم أكن أعتقد أنني سأقول ذلك ولكنني حقاً حقاً سأفتقدها وسأتابع أعمالها من بعد. إنني سأعود إلى أوسلو وسأواصل عملي في مجال نزع السلاح وكتابة التوجيهات إلى هذه الهيئة.

الرئيس: أشكر ممثلة النرويج الموقرة على كلمتها وكذلك على مشاركتها في عملنا. وأتمنى لها كامل التوفيق في المستقبل.

لا يوجد أحد على قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وقبل الانتهاء من عملنا اليوم، أود أن أوجه انتباهكم إلى الوثيقة CD/WP.560/Amend.1 المعروضة عليكم. فهي تفيد ببعض التغييرات التي نشأت من عدم حضور المنسقين المعنيين بالبندين ٤ و٥ من جدول الأعمال يوم ١٠ حزيران/يونيه. وفضلاً عن ذلك، وكما تعلمون، لم يكن بالإمكان عقد الاجتماع غير الرسمي الذي كان من المقرر عقده بعد ظهر يوم الاثنين، وبالتالي تعين إعادة جدولته. وباختصار، فقد تأجل عقد الاجتماع الذي كان مقرراً عقده يوم الاثنين الموافق ٧ حزيران/يونيه، بشأن البندين ١ و٢، إلى بعد ظهر يوم ٢٣ حزيران/يونيه، وتأجل عقد اجتماع ١٠ حزيران/يونيه بشأن البند ٤ إلى بعد ظهر يوم ١٦ حزيران/يونيه، وتأجل عقد اجتماع ١٠ حزيران/يونيه بشأن البند ٥ إلى صباح يوم ٢٤ حزيران/يونيه. وأفهم أن هذه التغييرات قد قبلها المنسقون الإقليميون خلال المشاورات الرئاسية الأخيرة.

وفي ختام هذه الفترة الرئاسية القصيرة، وإن كانت أحياناً حافلة بالأحداث، يسرني أن أشير إلى أننا تمكنا أخيراً، وبعد مناقشات مكثفة، من تحديد جدول زمني كامل ومفصل ينبغي أن يسمح لمؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة نتحمل جميعاً المسؤولية عنها، مواصلة مهمته بطريقة إيجابية وبناءة. ومما لا شك فيه أن النجاح الملحوظ لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، المعقود في نيويورك في أيار/مايو، ساهم في تحقيق هذه النتيجة. وحسبما أشار إليه خلفي سفير البرازيل، مؤخراً، ينبغي بالتأكيد أن لا يتحول النداء الذي وجهه مؤتمر نزع السلاح من أجل البدء فوراً بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل كامل ومتزن متفق عليه، إلى حبر على ورق؛ وبالمثل ينبغي أن لا تلقى نفس المصير الدعوة التي وجهها الأمين العام لعقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لدعم عمل المؤتمر. وهذا الاجتماع الذي ندعو إليه ربما يكون فرصة أيضاً، على النحو الذي اقترحه العديد منكم، للنظر عن كثب وبطريقة منفتحة وإبداعية، في ممارسات غير مستقرة بالضرورة، وتوضيح بعض قواعدنا الإجرائية لمن يخلفنا. ولذلك، فإن جميع الأنظار ستتوجه الآن إلى الرؤساء الجدد لهذه الدورة لعام ٢٠١٠ على أمل أن يتمكنوا، بالاستناد إلى هذه الخطوات الإيجابية، من التوصل بسرعة إلى التوافق المطلوب في الآراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح في المستقبل حسبما دعا إليه العديد من الوفود مراراً وتكراراً. وبالطبع، يظل وفدي تحت تصرف الرؤساء تماماً، وعلى استعداد للمشاركة بنشاط في نجاح مسعاه. وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إليكم جميعاً، أيها الأعضاء والمراقبون، والعاملون في المؤتمر، لما أبديتموه من دعم كبير خلال هذه الأسابيع الأربعة المكثفة، وأتمنى للرئيس المقبل نجاحاً أكبر. وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء ١٥ حزيران/يونيه، وسيتحدث فيها وزير خارجية البرازيل إلى المؤتمر. شكراً لكم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥